

لجنة البرنامج والميزانية والإدارة
التابعة للمجلس التنفيذي
الاجتماع الرابع والأربعون

EBPBAC44/2

البند ١-٢ من جدول الأعمال المؤقت

٢٩ نيسان/ أبريل ٢٠٢٦

التقرير السنوي للجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة

يتشرف المدير العام بأن يحيل طيه التقرير المقدم من لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة إلى
لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي لكي تنظر فيه أثناء اجتماعها الرابع والأربعين (انظر الملحق).

الملحق

تقرير لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة، أيار/ مايو ٢٠٢٦

معلومات أساسية

- ١- يتناول هذا التقرير الاجتماع التاسع والأربعين للجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة، الذي عُقد في آذار/ مارس ونيسان/ أبريل ٢٠٢٦، ويكمل التقرير السنوي المقدم في كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٦. وترد أدناه التوصيات الرئيسية الصادرة عن هذا الاجتماع.
- ٢- وفيما يلي أسماء أعضاء اللجنة الذين شاركوا في هذا الاجتماع: السيد غريغ جونسون (الرئيس)، والسيد روب بيكر، والسيدة بياتريز سانز ريدرادو، والسيد دارشاك شاه. ونظراً للوضع الأمني غير المستقر في منطقة السيدة آسيا الكلداري، فقد تعذر عليها حضور الاجتماع شخصياً وشاركت في بعض الجلسات عن بُعد.
- ٣- وتلقت اللجنة الدعم المطلوب من الأمانة، بما في ذلك تقديم لمحة عامة شاملة من جانب الإدارة العليا عن التطورات الرئيسية والتحديات الأساسية. وإضافةً إلى ذلك، أُتيحت لها الفرصة لاطلاع المدير العام على المناقشات التي عُقدت وملاحظاتها الرئيسية.
- ٤- وقبل افتتاح الاجتماع، قدّم جميع أعضاء اللجنة إلى مكتب الأخلاقيات وإدارة المخاطر والعناية الواجبة والجهات الفاعلة غير الدول التابع للمنظمة إعلان المصالح الخاص بكل منهم وأكدوا انتفاء أي تضارب مع ولايتهم الحالية.
- ٥- ويتألف باقي هذا التقرير من الفصول الآتية:
 - (أ) الوضع المالي وعملية إعادة التنظيم الاستراتيجية
 - (ب) البيانات المالية لعام ٢٠٢٥
 - (ج) المراجعة الخارجية للحسابات
 - (د) المراجعة الداخلية للحسابات وإجراء التحقيقات
 - (هـ) التقييمات
 - (و) إدارة المخاطر
 - (ز) منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي
 - (ح) نظام إدارة الأعمال
 - (ط) مسائل أخرى استعرضتها اللجنة
 - (ي) موجز أبرز التوصيات

(أ) الوضع المالي وعملية إعادة التنظيم الاستراتيجية

٦- اتساقاً مع الاجتماعات القليلة التي عُقدت مؤخراً، أُطلعت اللجنة على الوضع المالي السائد وتلقت تحديثاً عن محصلة عملية إعادة التنظيم الاستراتيجية.

٧- وأحاطت اللجنة علماً بأن التوقعات المالية الحالية أظهرت تحسناً في مستوى تمويل الميزانية البرمجية ٢٠٢٦-٢٠٢٧ (بنسبة ٨٥٪) مقارنةً بالثلاثيات السابقة. وفي الوقت نفسه، اتفقت اللجنة مع الأمانة على أنه قد يكون سد الفجوة التي يشكّلها الجزء المتبقي غير الممول (١٥٪ أو ٦٦٠ مليون دولار أمريكي) أصعب مما كان عليه الأمر في الماضي، نظراً للوضع الاقتصادي العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال هناك حالات من عدم موافقة التمويل المتاح عبر المكاتب الرئيسية والنتائج. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن تؤدي اضطرابات سلسلة التوريد الناجمة عن الظروف الجغرافية السياسية الحالية إلى زيادة الضغط على تكلفة العمليات التي ستنفذها الأمانة في الأشهر المقبلة. وكانت الإدارة على علم بهذه المشاكل وكانت ترصد الوضع عن كثب.

٨- وأشادت اللجنة بما تبذله الأمانة من جهود لتقليص فجوة التمويل التي نشأت أثناء الأشهر الخمسة عشر الماضية، بسبل منها الجولة الاستثمارية، وتدابير احتواء التكاليف، وإعادة التنظيم الاستراتيجية للقوى العاملة. وبالتزامن مع ذلك، أوصت اللجنة بأن تواصل المنظمة السعي لتحقيق الكفاءة، عن طريق إعادة هندسة العمليات والرقمنة.

٩- وأيدت اللجنة النهج الذي تتبعه الأمانة في إعطاء الأولوية لبرامجها التقنية. واعترفت من ناحية أخرى بالتحديات التي تواجهها في تقليص برامج معينة، لأن ذلك سيتطلب اتفاقاً واسع النطاق بين جميع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين والتزامهم الكامل بهذه العملية. وذكرت اللجنة الأمانة بضرورة ضمان الاستمرار في توفير القدر الكافي من الموارد لوظيفتي المساءلة والرقابة، لاسيما أثناء فترات الاضطرابات المالية.

١٠- وأعربت اللجنة عن سرورها حين علمت بقرب إتمام عملية إعادة التنظيم الاستراتيجية للقوى العاملة في المنظمة، كجزء من الجهود التي تبذلها المنظمة في سبيل تحقيق الاستدامة على المدى البعيد. وقد أظهرت المعلومات المتاحة أن القوى العاملة في الأمانة ستكون قد انخفضت بحلول نهاية حزيران/ يونيو ٢٠٢٦ بنسبة تقارب ٢٣٪ مقارنةً بما كانت عليه في ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥، دون تأثير سلبي على التوازن بين الجنسين أو التوازن الجغرافي.

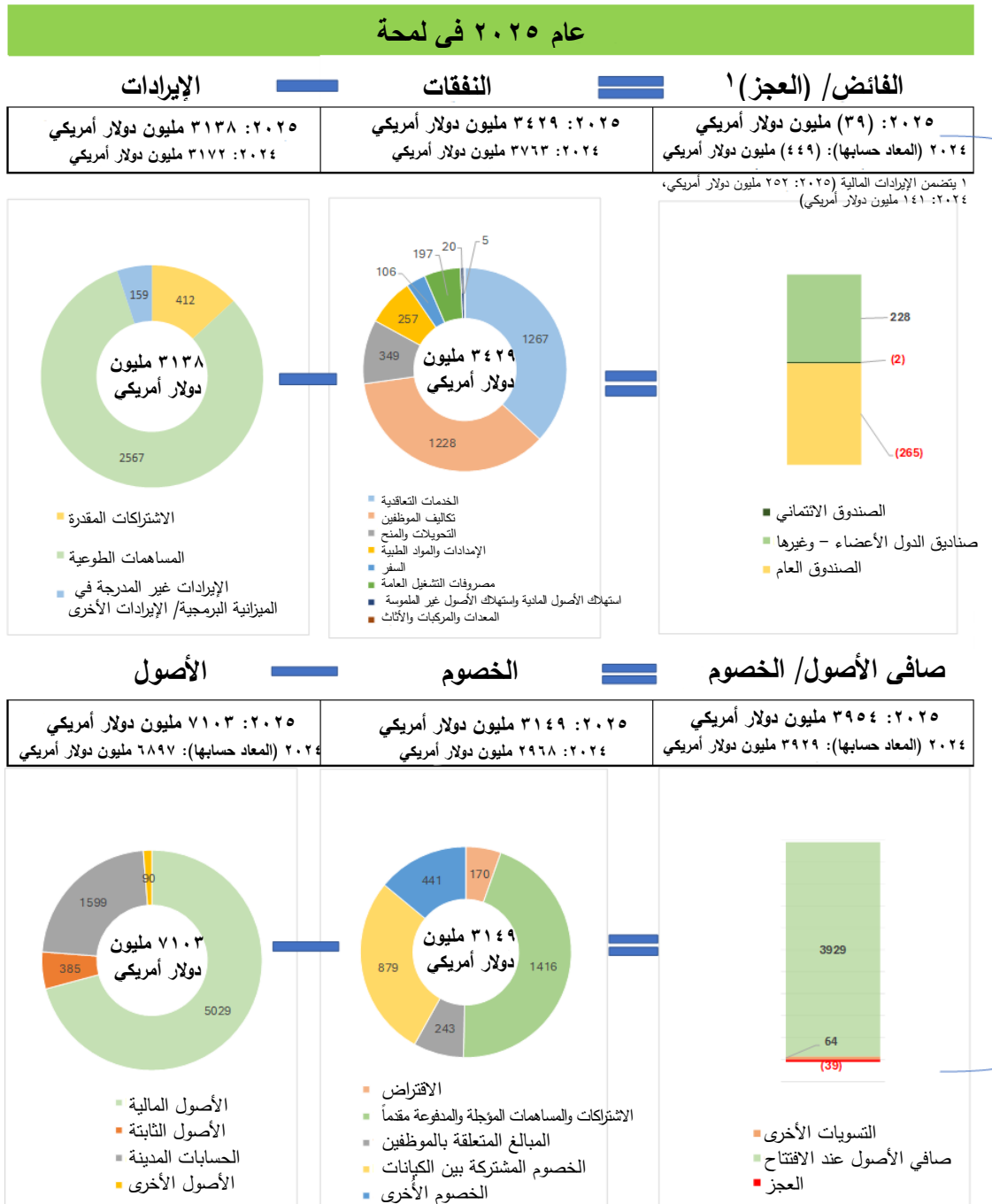
١١- وأخيراً، بالإشارة إلى استمرار سريان التدابير المؤقتة فيما يتصل بالوظائف العليا الشاغرة، أكدت مجدداً وجهة نظرها بأنه ينبغي شغل الوظائف الشاغرة الرئيسية المتعلقة بالمساءلة على وجه السرعة.

(ب) البيانات المالية لعام ٢٠٢٥

١٢- يسرّ اللجنة أن تفيد بأنه على الرغم من الاضطرابات المتعلقة بإعادة الهيكلة التي حدثت أثناء عملية إعادة التنظيم الاستراتيجية، تمكنت الأمانة من إتمام إقفال الفترة الثنائية وتقديم البيانات المالية لعام ٢٠٢٥ في الوقت المحدد، مع إشارات من مراجع الحسابات الخارجي على توقع إصدار رأي غير متحفظ.

١٣- ويقدم الشكل التالي لمحة عامة عن المعلومات الواردة في البيانات المالية.

الشكل: موجز البيانات المالية لعام ٢٠٢٥



١٤- رحبت اللجنة بإتاحة التقرير الكامل لمراجع الحسابات الخارجي في وقت مبكر، تماشياً مع إحدى توصياتها السابقة،^٢ مما يسر كثيراً من عمل اللجنة وإدارة المنظمة.

١٥- وأطلعت اللجنة على المخاطر التي قد تترتب على اعتماد نظام إدارة الأعمال، وتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية الجديدة للقطاع العام (المعايير المحاسبية الدولية)، وتقليص عدد الموظفين في إجراء الإقفال المالي وإعداد البيانات

المالية لعام ٢٠٢٦. وفي هذا الصدد، اقترحت اللجنة إدارة هذه المخاطر بعناية واتخاذ إجراءات التخفيف المناسبة. ويرد المزيد من المعلومات في الأفرع التالية من هذا التقرير.

١٦- وفيما يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية الجديدة، تواصل اللجنة عن كثب رصد استعداد المنظمة لاعتمادها، لأن ذلك يشكل تغييراً جوهرياً يؤثر على جميع وكالات منظومة الأمم المتحدة. ومن الضروري أن تكون جميع المستويات الثلاثة للمنظمة جاهزة لاعتمادها وأن يجري تنفيذ وحدات نظام إدارة الأعمال ذات الصلة.

١٧- وعُقدت جلسة خاصة مع المراقب المالي بالإنابة.

(ج) المراجعة الخارجية للحسابات

١٨- أطلع مراجع الحسابات الخارجي اللجنة على المحتوى والنتائج الأولية والتوصيات الواردة في مسودة تقريره الذي ستُقدم نسخته النهائية إلى جمعية الصحة العالمية أثناء الاجتماع الرابع والأربعين للجنة البرنامج والميزانية والإدارة في أيار/ مايو ٢٠٢٦.

١٩- وتماشياً مع خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي، تناولت مسودة التقرير الامتثال ومراجعة الحسابات المالية للمنظمة؛ وعمليات مراجعة الأداء في مجال تعبئة الموارد والركيزة الاستراتيجية ٣ (تمنّع مليار شخص آخر بمزيد من الصحة والعافية) في إطار برنامج العمل العام الثالث عشر، ٢٠١٩-٢٠٢٥؛ ومراجعات حسابات المكتب الإقليمي لغرب المحيط الهادئ والمكتبين القطريين في ماليزيا وفيت نام.

٢٠- وسُرت اللجنة بمعرفة أن مراجع الحسابات الخارجي لم يثر أي مسألة جوهريّة، وأن الأمانة قبلت جميع التوصيات وردت عليها. وترى اللجنة أن هذا النهج التعاوني يظهر رؤية مشتركة بشأن كيفية معالجة المسائل المحددة. وفيما يتعلق بالامتثال والمراجعة المالية لعام ٢٠٢٥، شكرت اللجنة مراجع الحسابات الخارجي على إتاحة مسودة التقرير الكامل في وقت مبكر.

٢١- وأخيراً، أحاطت اللجنة علماً بخطة مراجعة الحسابات لعام ٢٠٢٦ التي أعدها مراجع الحسابات الخارجي، مع التركيز على مراجعة حسابات المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا، وعملية إعادة التنظيم الاستراتيجية، ونظام إدارة الأعمال. وفي هذا الصدد، وبما أن مراجعة داخلية قد أجريت بالفعل لعناصر من نظام إدارة الأعمال في عام ٢٠٢٥، فقد سلّطت اللجنة الضوء على ضرورة أن يتولى مراجع الحسابات الخارجي التنسيق مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية في هذا الشأن، تماشياً مع ممارساتها المعتادة وتوصيات اللجنة السابقة.

٢٢- ووفقاً للممارسة السابقة، عُقدت جلسة خاصة مع مدير المراجعة الخارجية للحسابات، أكدت اللجنة خلالها عدة أمور من بينها أهمية ضمان الاستمرارية لموظفي المراجعة الخارجية للحسابات.

(د) المراجعة الداخلية للحسابات وإجراء التحقيقات

٢٣- أُطلعت اللجنة، تماشياً مع ولايتها، على حالة عمليات المراجعة الداخلية للحسابات وإجراء التحقيقات التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٢٤- وفيما يتعلق بعمليات المراجعة الداخلية للحسابات، سُرت اللجنة بجودة المعلومات الواردة، وأقرت بقدرة المكتب على إدارة خطة عمله بطريقة مرنة، مع تكييفها خلال العام وفقاً لما تقتضيه الظروف.

٢٥- وأحاطت اللجنة علماً بما أفيد به عن فعالية الضوابط الداخلية في المكاتب والأقسام التي خضعت لمراجعة الحسابات في عام ٢٠٢٥، والتي بلغت نسبتها ٦٨٪، مما يدل على زيادة طفيفة مقارنة بعامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٣. وعند عرض البيانات ذات الصلة، أوضحت الأمانة أن عمليات مراجعة الحسابات تُجرى دائماً للمكاتب التي تتطوي على قدر أكبر من المخاطر والتي يرجح أن تنشأ فيها مشاكل.

٢٦- ورحبت اللجنة بالتنسيق الوثيق بين وظيفتي التقييم ومراجعة الحسابات وبين وظيفتي المراجعة الداخلية والخارجية. وبالإضافة إلى ذلك، أحاطت اللجنة علماً باستمرار العلاقة البناءة بين الأمانة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، في ظل الاحترام الكامل لاستقلالية المكتب.

٢٧- وأثناء استعراض قائمة عمليات المراجعة الداخلية للحسابات التي أجراها المكتب، أولت اللجنة اهتماماً خاصاً للملاحظات الأولية الناشئة عن مراجعة حسابات نظام إدارة الأعمال. وأحاطت اللجنة علماً بالتصنيف المقترح، وهو: "مُرضية مع ضرورة إجراء تحسينات رئيسية"، الذي بدا مماثلاً للنتائج المحققة في وكالات منظومة الأمم المتحدة الأخرى التي تقوم بتنفيذ نظام للتخطيط المركزي للموارد على مستوى مماثل من التعقيد. وأعربت اللجنة عن تطلعها لتلقي التقرير النهائي.

٢٨- وأعربت اللجنة عن سرورها بخطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية لعقد جلسات توعية في المكاتب التي اكتشفت فيها مشاكل متكررة، بهدف المساعدة في الحد من المخاطر ذات الصلة وتعزيز الضوابط الداخلية من خلال تعزيز الوعي وأفضل الممارسات والمساءلة.

٢٩- وأخيراً، أحاطت اللجنة علماً بأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد شرع في استعراض ميثاق خدمات الرقابة الداخلية. وأكدت اللجنة ضرورة أن يتوافق الميثاق المنقح مع المعايير العالمية المنقحة للمراجعة الداخلية ومصطلحاتها، الصادرة عن معهد مراجعي الحسابات الداخلية، وأعربت عن تطلعها لفرصة استعراض الميثاق قبل وضع صيغته النهائية.

٣٠- وفيما يتعلق بإجراء التحقيقات، أحاطت اللجنة علماً باستمرار عدد الحالات المرتفع (٥٣٨)، وتراجع عدد الحالات الجديدة، وارتفاع معدل الإثبات الذي يعد مؤشراً على تحسين الفرز أثناء مرحلة الاستعراض الأولي.

٣١- وبالنظر إلى عدد الحالات الحالي، ترى اللجنة أن التحقيقات تمثل مصدراً مهماً للإلمام بأسلوب عمل المنظمة والتحديات التي تواجهها. ولذلك اقترح دمج الدروس المستفادة من التحقيقات وإطلاع الإدارة العليا عليها بشكل دوري، كجزء من عملية التعلم في المنظمة.

٣٢- ورحبت اللجنة برصد مؤشرات الأداء الرئيسية بانتظام، لكنها علقت بأن بعض الغايات (مثل ١٢٠ يوماً لإجراء التحقيقات المتعلقة بسوء السلوك الجنسي) قد لا تكون قابلة للتحقيق، نظراً لحجم العمل المطلوب. ومن ثم، شجعت اللجنة الأمانة على إعادة النظر في هذه الغايات، بما يتماشى مع أفضل الممارسات في هذا المجال.

٣٣- وأخيراً، أحاطت اللجنة علماً بتجربة نظام إدارة القضايا الجديد، وأعربت عن تطلعها لتلقي المزيد من المعلومات وعرض توضيحي أثناء اجتماع مخصص بين الدورات.

٣٤- وأحاطت اللجنة علماً بأن منصب رئيس التحقيقات كان لا يزال شاغراً وقت إعداد هذا التقرير، وشددت على أهمية تسريع عملية الاختيار لشغل هذا المنصب، بالتزامن مع منصب مدير مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٣٥- وعُقدت جلسة خاصة مع مدير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالإنابة.

٣٦- التوصية ١: توصي اللجنة بأن تجري الإدارة استعراضاً لمؤشرات الأداء الرئيسية لكل من تقييم الادعاءات الواردة والتحقيق فيها، وأن تعدّ غايات منقحة، حسب الفئة، تكون عادلة لجميع الأطراف وتعكس أفضل ممارسات منظومة الأمم المتحدة.

(هـ) التقييمات

٣٧- تلقت اللجنة تحديثاً بشأن التقدم المحرز في مجال التقييمات، أبرز أهمية هذه الوظيفة المرتبطة بالمساءلة في بناء الثقة مع الدول الأعضاء والجهات المانحة الأخرى. وأعربت في هذا الصدد عن تقديرها للمحتوى الإعلامي، وجودة الوثائق المقدمة، والتحسينات التي أجريت في هذا المجال.

٣٨- وسُرت اللجنة بمعرفة أن الإدارة قبلت ٩٦٪ من توصياتها. وفي الوقت نفسه، لاحظت اللجنة أن الاستجابات الإدارية الرسمية لاتزال قيد الإعداد في كثير من الحالات. ولوحظ على وجه الخصوص أنه لم تكن هناك ردود على الملاحظات التي أُبديت على التقييمات خلال الاثني عشر شهراً الماضية، وأن معدل التنفيذ التاريخي للتوصيات الصادرة عن مكتب التقييم بلغ ٦٥٪ فقط. ولاحظت اللجنة أن سياسة التقييم المعتمدة مؤخراً حددت مدة شهرين كتاريخ مستهدف لتلقي ردود الإدارة.

٣٩- وبناءً عليه، أكدت اللجنة ضرورة أن تسرع الأمانة معدلات الاستجابة والتنفيذ بحيث يجري دمج نتائج التقييمات في تصميمات البرامج المقبلة. وفي الوقت نفسه، أقرت اللجنة بالتحديات التي ظهرت مؤخراً نتيجة لعملية إعادة التنظيم الاستراتيجية، مما قد يفسر نقص الاستجابات في عام ٢٠٢٥.

٤٠- ولمعالجة الثغرات المحددة، اقترحت اللجنة أن يتولى موظفو التقييم إجراء عمليات بناء القدرات لدعم الوحدات التقنية في إعداد الردود على ملاحظات التقييم. وسُلط الضوء على أهمية أن تتولى وظيفة التقييم تحليل الاتجاهات والقضايا المتكررة والإبلاغ عنها كأسلوب يمكن للإدارة من خلاله معالجة هذه الفجوات بفعالية.

٤١- وأكدت اللجنة أيضاً أنه بعد اعتماد سياسة التقييم المنقحة في عام ٢٠٢٥، ينبغي أن تضع الأمانة خطة لتنفيذ هذه السياسة، تتضمن خارطة طريق لتحسين جودة التقييمات اللامركزية وتوضيح دور مكتب التقييم المركزي في هذا السياق.

٤٢- وبالتوازي مع ذلك، اقترح أن يؤكد المدير العام لكبار المديرين على أهمية وظيفة التقييم لتعزيز الاستجابة ومعدلات التنفيذ، بسبل منها اعتماد مؤشرات ذات صلة بهذه المسألة في اتفاقات المساءلة.

٤٣- وأوضحت الأمانة عند عرض عملها أن مكتب التقييم ينفذ أنشطة مشتركة تتعلق بعدد من المشاريع بالتعاون مع وظيفة المراجعة الداخلية. وسُرت اللجنة بمعرفة ذلك، وشجعت على استمرار أوجه التآزر هذه.

٤٤- التوصية ٢: توصي اللجنة بأن تتعاون الإدارة مع مكتب التقييم لتحديد مواعيد نهائية لاستجابات الإدارة، تشمل تواريخ تنفيذ الغايات فيما يتعلق بجميع توصيات التقييم المعلقة.

٤٥- التوصية ٣: توصي اللجنة مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومكتب التقييم بإعداد إرشادات وتنفيذ دورات تدريبية لبناء القدرات من أجل تعزيز الامتثال، بما يتماشى مع التوصية ٢.

٤٦- التوصية ٤: توصي اللجنة بأن تنظر الإدارة في إدراج الاستجابة للتقييم ومعدلات التنفيذ في اتفاق مساءلة كبار المديرين ولوحة متابعة مؤشرات الأداء الرئيسية في المكاتب القطرية.

(و) إدارة المخاطر

٤٧- أشارت اللجنة مع التقدير إلى تحقيق المستوى "الراسخ" على نموذج النضج المرجعي لإدارة المخاطر الذي اعتمدته اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة للأمم المتحدة، وواصلت اللجنة استعراض تنفيذ إطار المنظمة لإدارة المخاطر، وأقرت بالتقدم المحرز منذ عمليات التنفيذ السابقة، على أن يكون التحدي التالي هو التقدم نحو إعداد نموذج قائم على اتخاذ القرارات وأكثر قابلية للقياس.

٤٨- وفي هذا السياق، لاحظت اللجنة أن عملية تحديد المخاطر الرئيسية وترتيبها حسب الأولوية قد بلغت مرحلة من النضج على ما يبدو وأصبحت الآن عملية عالمية حقيقية، تشمل الإدارة العليا في المقر الرئيسي وجميع أقاليم المنظمة. واعتُبر الفهرس المنقح للمخاطر الرئيسية (الموسع من ١٤ إلى ٢١ خطراً) وخريطتها الحرارية أكثر وضوحاً وتماسكاً وفاعلية من ذي قبل.

٤٩- وأيدت اللجنة مبدأ المسؤولية الفردية عن المخاطر، لأن وجود أكثر من مسؤول واحد سيقوض المساءلة. ومن ناحية أخرى، اتفقت اللجنة مع الأمانة على ضرورة إقامة روابط أوثق بين لجنة المنظمة العالمية لإدارة المخاطر واللجنة الإقليمية لإدارة المخاطر ضماناً لزيادة مساءلة المسؤولين عن اتخاذ الإجراءات ومشاركتهم، مع الحفاظ على المسؤولية العالمية على مستوى المدير العام المساعد.

٥٠- وناقشت اللجنة كيفية تنفيذ إطار إدارة المخاطر في جميع أنحاء المنظمة، وبخاصة في الأقاليم والبلدان، وخلصت إلى أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل لمواءمة تحديد المخاطر من المستوى العام إلى المستوى التخصصي مع جهود الحد من المخاطر على جميع المستويات، لاسيما على الجانب البرمجي.

٥١- وفي الوقت نفسه، سُرّت اللجنة بمعرفة أن المخاطر أصبح يتزايد إدراجها في التخطيط في أعقاب اعتماد وحدة التخطيط الخاصة بإدارة تنظيم الأعمال التي تتطلب ربط المخاطر بالمنتجات والخدمات ذات الصلة.

٥٢- وأعربت اللجنة، كخطوة تالية، عن تطلعها إلى تزويدها بلمحة عامة أكثر شمولاً عن حالة كل خطر رئيسي، ضماناً لئلا يقتصر الأمر على توثيق إجراءات الحد من المخاطر بل أن يجري تتبعها بغرض التحقق من فعاليتها وربطها بتدابير التصعيد والتدابير التصحيحية. وينبغي توفير المزيد من المعلومات عن الروابط بين المخاطر الرئيسية وتقبل المخاطر، بالاقتران مع مؤشرات المخاطر الرئيسية ذات الصلة، حتى يتسنى للجنة (والإدارة) أن ترى بوضوح المجالات التي يتجاوز فيها التعرض للمخاطر تقبلها وأن يجري تنبيهها عند حدوث ذلك.

(ز) منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي

٥٣- تلقت اللجنة إحاطة بشأن التقدم المحرز في هذا المجال ومسودة استراتيجية منع سوء السلوك الجنسي والتصدي له ٢٠٢٦-٢٠٢٩، وسُرّت بمعرفة أن المنظمة جهة رائدة معترف بها في مجال منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي عبر منظومة الأمم المتحدة، نتيجة للإجراءات الشاملة التي اتخذتها لتنفيذ استراتيجيتها الثلاثية السنوات.

٥٤- وبالإضافة إلى ذلك، عند استعراض نتائج الدراسة الاستقصائية التي أجريت لموظفي الأمم المتحدة على مستوى المنظومة بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين، لاحظت اللجنة ارتفاع مستوى مشاركة موظفي المنظمة، مما يدل على زيادة وعيهم بقضايا منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها.

٥٥- ولاحظت اللجنة أن عدد الادعاءات المبلّغ عنها بحدوث أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي قد انخفض للمرة الأولى في عام ٢٠٢٥ مقارنة بالسنوات السابقة. وفي الوقت نفسه، تم الإقرار بضرورة زيادة التحليلات لتفسير هذا الاتجاه بالكامل.

٥٦- وكجزء من مسودة استراتيجية الأمانة للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٩، عرضت الأمانة نموذج الأعمال الجديد لمنع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها، الذي يمثل تحولاً من نهج مركزي إلى نموذج لامركزي ومُعَمَّم، جرى إدماجه عبر المستويات الثلاثة للمنظمة، مع الحفاظ على الإشراف المركزي على السياسات وضمان الجودة.

٥٧- واعتبرت اللجنة ذلك خطوة مناسبة نحو تعميم وظيفة منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها. وفي الوقت نفسه، وإقراراً بأن هذا النموذج الجديد يجلب معه بعض المخاطر، أوصت اللجنة الأمانة برصد التنفيذ المناسب للسياسة بعناية.

٥٨- وأخيراً، أبلغت اللجنة بالإجراءات الجاري اتخاذها فيما يتعلق بمبادرة التغيير الثقافي التي تكتسي أهمية بالغة للتقدم المستدام في منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها، وشجعت الأمانة على مواصلة عملها في هذا المجال تحت قيادة مكتب المدير العام. وينبغي أن يشمل هذا العمل استعراض إطار المساءلة التنظيمية، مع التعبير بوضوح أكبر عن التوقعات والأدوار والمسؤوليات (بما في ذلك متى تقع على عاتق الدول الأعضاء التزامات محددة)، وكيفية رصد الامتثال، وكيف تجري المتابعة عند عدم الوفاء بالتوقعات.

(ح) نظام إدارة الأعمال

٥٩- تلقت اللجنة تحديثها المنتظم بشأن حالة تنفيذ نظام إدارة الأعمال، وأقرت باستمرار التقدم وبالجهد المكثف التي التي تبذلها الأمانة لاستكمال نشره خلال الأشهر الثمانية عشر المقبلة.

٦٠- وفي الوقت نفسه، أحاطت اللجنة علماً بالاستنتاجات الأولية لمسودة التقرير عن مراجعة الحسابات الداخلية، مع تسليط الضوء على التغييرات في النطاق مقارنة بالخطة الأصلية وزيادة الاحتياجات من الميزانية (تمت الموافقة على كليهما)، إلى جانب التحديات الحالية التي تعترض تثبيت الوحدات التي أطلقت بالفعل في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٦ (مثل التخطيط، والسفر، وإدارة الاجتماعات).

٦١- وشمل استعراض اللجنة مناقشات شاملة مع الإدارة، وفريق مشروع نظام إدارة الأعمال، والمراقب المالي بالإمانة، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية. وظهرت خلال هذا الاستعراض مسائل محتملة تتعلق بالوحدات المالية اللازمة لدعم الإغلاق المالي والإبلاغ عن عام ٢٠٢٦؛ وبخاصة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية الجديدة للقطاع العام. وبالتالي، يتعين إصدار وحدات نظام إدارة الأعمال التالية (الإصدار ٤-٢) بحلول أوائل تموز/يوليو ٢٠٢٦ على أقصى تقدير، علماً أن هذا الجدول الزمني متأخر أصلاً بستة أشهر عن الموعد المنشود.

٦٢- وأبلغت اللجنة بأن دمج وحدات نظام إدارة الأعمال مع الوحدات المالية ذات التخصيص العالي لنظام الإدارة العالمي يطرح تحديات بسبب نقص الموارد البشرية التي تتمتع بمجموعة المهارات المناسبة والمعارف المتخصصة لنظام الإدارة العالمي داخل كل من الأمانة ومورديها.

٦٣- ونظراً للخطر الشديد الذي قد يترتب على عدم الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية الجديدة للقطاع العام، مع احتمال الحصول على نتيجة نهائية للإغلاق المالي لعام ٢٠٢٦ تتمثل في رأي بمشروع بتحفظ، توصي اللجنة بإعطاء الأولوية للإصدار ٤-٢، بالاقتران مع تثبيت المكونات الأساسية للإصدارات السابقة، وتغليبه على الأعمال التحضيرية للإصدارات المقبلة والمبادرات الأخرى المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات داخل الأمانة. والإدارة على دراية تامة بهذه المخاطر وتتنظر حالياً بنشاط في الخيارات المتاحة أمامها للحد من المخاطر.

٦٤- وفي هذا الصدد، اقترحت تدابير محددة للحد من المخاطر، مثل بدء "التجارب التشغيلية" المالية خلال العام، والمضي قدماً في إغلاق مؤقت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٦، والتواصل مع مراجع الحسابات الخارجي، حسب الاقتضاء، في مرحلة مبكرة جداً.

٦٥- وتلاحظ اللجنة بوجه عام أن احتمالات الخطر الإجمالية المرتبطة بتنفيذ نظام إدارة الأعمال لا تزال مرتفعة، مع احتمال حدوث تأخيرات إضافية وتكاليف متزايدة مرتبطة بذلك، بسبب عوامل داخلية وخارجية. واعتبرت اللجنة أن من المهم ضمان القدرة على التنبؤ وزيادة تثبيت الإصدارات المختلفة المقررة عن طريق تخصيص الوقت الكافي للاختبار في جميع المراحل، كما أوصى بذلك سابقاً.

٦٦- التوصية ٥: في سياق أنشطة تطوير نظام إدارة الأعمال وتنفيذه، توصي اللجنة بإعطاء الأولوية لعناصر الإصدار ٤-٢ التي ستدعم الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية الجديدة للقطاع العام وأي متطلبات مسبقة لتيسير الإغلاق المالي والإبلاغ عن الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٦.

(ط) مسائل أخرى استعرضتها اللجنة

٦٧- تلقت لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة لمحة عامة عن التوصيات المفتوحة المعلقة التي أصدرتها اللجنة، وسُرت بمعرفة أن العديد منها قد أُغلق، على الرغم من الوضع الصعب الذي واجهته المنظمة في عام ٢٠٢٥. فأثناء إعداد هذا التقرير، تم تنفيذ ٩٣٪ من توصيات اللجنة. ووفقاً للممارسة المعتادة، سوف يُقدّم تقرير بالتفاصيل الكاملة إلى الاجتماع الخامس والأربعين للجنة البرنامج والميزانية والإدارة المقرر عقده في كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٧.

٦٨- واستعرضت اللجنة التقدم المحرز في تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة، ولاحظت أن المنظمة حققت بين جميع وكالات منظومة الأمم المتحدة واحداً من أفضل مستويات الأداء في الاستجابة لهذه التوصيات.

٦٩- وفيما يتعلق بمبادرة الأمم المتحدة ٨٠، أحاطت اللجنة علماً مع التقدير بأن المنظمة لا تزال منخرطة بالكامل في هذه العملية. وفي الوقت نفسه، ومع الإحاطة علماً بمقترحات المبادرة بشأن الكفاءات الهيكلية والتشغيلية، بما في ذلك على الصعيد القطري، أقرت اللجنة بأنه سيتمتعين الحفاظ على هيكل حوكمة المنظمة وولايتها للسماح لها بمواصلة تقديم برامجها التقنية بفعالية.

٧٠- وفيما يتعلق بالإجراءات التي وافقت عليها جمعية الصحة العالمية لتناول الادعاءات المحتملة ضد المديرين العاملين للمنظمة، أشارت اللجنة إلى أن العمل لا يزال جارياً لإعداد إجراءات تشغيل موحدة لتفعيل هذه الإجراءات، وأنها قدمت إرشاداتها في هذا الشأن.^٤ وأحيطت اللجنة علماً على وجه الخصوص بأنه فيما يتعلق بتحديد كيانات التحقيق الخارجي، تم إبرام ثلاث مذكرات تفاهم مع أكبر عدد من الكيانات في هذه المرحلة، بينما توجد مذكرتان أخريان قيد التفاوض حالياً.

٧١- وعلاوة على ذلك، تنفيذاً للمقرر الإجرائي ج ص ع ٧٨(٨)، أحاط مكتب خدمات الرقابة الداخلية رئيس هذه اللجنة علماً بتلقي مجموعة من الادعاءات ذات الصلة ضد المدير العام الحالي للمنظمة، مقدمة من شخص خاضع لتحقيق جارٍ، وتتضمن ادعاءات بحدوث خرق لسرية المعلومات، سوء التعامل مع الوضع المحيط بالتحقيق. وقد أُغلقت الادعاءات بعد مرحلة الاستعراض الأولي. واستعرضت اللجنة الاستنتاج الذي توصل إليه مكتب خدمات الرقابة الداخلية ووافقت عليه.

٧٢- وأخيراً، أجرت اللجنة في عام ٢٠٢٥، وفقاً لاختصاصاتها، تقييماً ذاتياً لأدائها، ساهم فيه الموظفون الرئيسيون في الأمانة. وحددت الملاحظات الواردة إسهام اللجنة الإيجابي في مجال المساءلة، وسلطت الضوء على ضرورة ضمان التنوع والتكامل في مهارات اللجنة عند اختيار الأعضاء الجدد.

(ي) موجز أبرز التوصيات الصادرة عن اجتماع اللجنة التاسع والأربعين

رقم التوصية	التوصية	المرجع
١	توصي اللجنة بأن تجري الإدارة استعراضاً لمؤشرات الأداء الرئيسية لكل من تقييم الادعاءات الواردة والتحقيق فيها، وأن تعد غايات منقحة، حسب الفئة، تكون عادلة لجميع الأطراف وتعكس أفضل ممارسات منظومة الأمم المتحدة.	الفقرة ٣٦
٢	توصي اللجنة بأن تتعاون الإدارة مع مكتب التقييم لتحديد مواعيد نهائية لاستجابات الإدارة، تشمل تواريخ تنفيذ الغايات فيما يتعلق بجميع توصيات التقييم المعلقة.	الفقرة ٤٤
٣	توصي اللجنة مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومكتب التقييم بإعداد إرشادات وتنفيذ دورات تدريبية لبناء القدرات من أجل تعزيز الامتثال، بما يتماشى مع التوصية ٢.	الفقرة ٤٥
٤	توصي اللجنة بأن تنتظر الإدارة في إدراج الاستجابة للتقييم ومعدلات التنفيذ في اتفاق مساءلة كبار المديرين ولوحة متابعة مؤشرات الأداء الرئيسية في المكاتب القطرية.	الفقرة ٤٦
٥	في سياق أنشطة تطوير نظام إدارة الأعمال وتنفيذه، توصي اللجنة بإعطاء الأولوية لعناصر الإصدار ٤-٢ التي ستدعم الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية الجديدة للقطاع العام وأي متطلبات مسبقة لتيسير الإغلاق المالي والإبلاغ عن الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٦.	الفقرة ٦٦

السيد غريغ جونسون (الرئيس)، والسيد روب بيكر، والسيدة آسيا الكلداري،
والسيدة بياتريز سانز ريدرادو، والسيد دارشاك شاه.

= = =